



المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومى للملكية الفكرية

جامعة حلوان

الكتاب الثاني

٢٠١٩ ديسمبر

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفنى وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والإدارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقاً لاعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) في زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقة في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكademie في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

آلية النشر في المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكademie في مجال حقوق الملكية الفكرية بكل جوانبها القانونية والتكنولوجية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والإنجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث باتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، في حدود ١٢ - ٨ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة الكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربية، ١٢ للإنجليزي على B5 (ورق نصف ثمانينات) على البريد الإلكتروني:

[yngad@niip.edi.eg](mailto:ymgad@niip.edi.eg)

- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديلاته ليتناسب مع مقترنات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس ادارة تحرير المجلة

أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة	
أ.د. أحمد عبد الكريم سالمة أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس ادارة تحرير المجلة	أ.د. أحمد عبد الكريم سالمة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس ادارة تحرير المجلة	أ.د. جلال عبد الحميد عبد الله
أ.د. هناء محمد الحسيني أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس ادارة تحرير المجلة	أ.د. هناء محمد الحسيني
مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس ادارة تحرير المجلة	أ.د. وزير مفوض / مها بغية محمد زكي
رئيس مجلس ادارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس ادارة تحرير المجلة	اللواء أ.د. عبد القados عبد الرزاق العبيدي
عضو مجلس ادارة تحرير المجلة	السفير / مساعد وزير الخارجية لشئون المنظمات الدولية

الراسلات

ترسل البحوث الى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وادارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة - جاردن سيتي

ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٢٠٢٢٥٤٨١٠٥٠ + ف: ٢٠٢٢٧٩٤٩٢٣٠ + محمول: ٢٠١٠٠٣٠٥٤١

<http://www.helwan.edu.eg/niip/>

ymgad@niip.edu.eg

افتتاحية العدد:

استكمالاً لمسيرة المعهد القومي للملكية الفكرية بجامعة حلوان، الذي أصبح منبراً رسمياً للتنوير ونشر ثقافة الملكية الفكرية في ربوع الوطن العربي، من خلال عقد العديد من اتفاقيات التعاون بين الجهات والمؤسسات المعنية ب مجال الملكية الفكرية سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها.

نظم المعهد مؤتمره العلمي الثاني للملكية الفكرية في أبريل ٢٠١٩ تحت عنوان: «الملكية الفكرية وصعود الاقتصاد المصري على منحنى التقدم التكنولوجي»، للتأكيد على أهمية الملكية الفكرية وتأثيرها على المستويين الاقتصادي والتنموي، ومدى تأثير التقدم التكنولوجي لتوفير سبل حماية الملكية الفكرية.

ويقدم هذا العدد الانتاج العلمي لأبناء المجتمع المصري في تخصصات مختلفة نحو بناء جيل جديد متخصص في مجال الملكية الفكرية، وبطبيعة الحال فإن الكتابة في هذا المجال الخصب والحيوي تحتاج المزيد من التدريب، وهو ما يعكس أن أوراق العمل المقدمة في هذا المؤتمر تحتاج المزيد من الجهد والعمل لتطويرها مستقبلاً لتأصيل علمي متميز في هذا المجال بشتي تخصصاته الفريدة. ونأمل من المولى عزوجل أن يقدم المعهد القومي للملكية الفكرية لأبناء المجتمع المصري الطريق نحو بناء اقتصاد مصرى منهج يفلسفه علمية ممزوجة بملكية فكرية أصيلة للمصريين.

وتفوكد هيئة تحرير المجلة على أن جميع الأفكار التي تتناولها البحوث والأوراق المقدمة لا تعكس رأى الجامعة أو المعهد، وإنما تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ويعودوا مسؤوليين مسؤولية كاملة عن حقوق الملكية الفكرية التي تخص الغير فيما ورد بأوراق عملهم.

وفي النهاية تتوجه إدارة المجلة لكل من الدكتور محمد سمير محمد محمود، خبير الحكومة ببرنامج دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني، والأستاذة إيمان عبد الحميد يس، منسق المؤتمر العلمي الثاني للمعهد القومي للملكية الفكرية وذلك على المجهود المتميز الذي بذله لتنسيق وتجهيز العدد ومراعاة النواحي العلمية في ضبط الأوراق المقدمة للنشر بالمجلة فلهم كل الشكر والتقدير والاحترام.

وندعو المولى عزوجل أن يجد القارئ المتخصص العون والفائدة.

رئيس التحرير

أ.د. ياسر محمد جاد الله

الصفحة	الموضوع	قائمة المحتويات
١١	[١] الملكية الفكرية بشقيها الأدبي والصناعي بين التقاضي والتحكيم.....	الملکیۃ الفکریۃ بشقیہا الأدبی والصنایع بین التقاضی والتحکیم.....
٣٩	[٢] خصوصية إجراءات التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.....	خصوصیۃ إجراءات التحکیم أمام المرکز الدوّلی لتسویة منازعات الاستثمار المتعلقة بحقوق الملكیۃ الفکریۃ.....
٦٧	[٣] جرائم القرصنة الرقمية وانعکاساتها الاقتصادية دولياً ومحلياً.....	جرائم القرصنة الرقمیۃ وانعکاساتھا الاقتصادیۃ دولیاً ومحلیاً.....
٨٣	[٤] إدارة المصنفات الفنية للمتاحف كأصول ملكية فكرية.....	ادارۃ المصنفات الفنیۃ للمتاحف كأصول ملکیۃ فکریۃ.....
١١١	[٥] الإستيراد الموازي في الدواء: المزايا والعيوب.....	الإستیراد الموازی فی الدوّاء: المزایا والعيوب.....
١٣٥	[٦] الملكية الفكرية وتأثيرها على التصنيع العسكري وانعکاساته على الأمن القومي.....	الملکیۃ الفکریۃ وتأثيرھا علی التصنيع العسكري وانعکاساته علی الامن القومي.....
١٥٧	[٧] الوساطة القضائية في تسوية منازعات الملكية الفكرية دراسة مقارنة.....	الوساطة القضائیۃ فی تسویة منازعات الملكیۃ الفکریۃ دراسة مقارنة.....
١٧٩	[٨] القواعد القانونية الحاكمة لأصول الملكية الفكرية في هيئة الإذاعة المصرية.....	القواعد القانونیۃ الحاکمة لأسویل الملكیۃ الفکریۃ فی هیئتہ الإذاعۃ المصریۃ.....
٢١٥	[٩] الملكية الفكرية وأدلة التحكيم.....	الملکیۃ الفکریۃ وأدلة التحکیم.....
٢٣٥	[١٠] كيفية الاتفاق على التحكيم في منازعات الملكية الفكرية.....	كيفیۃ الاتفاق علی التحکیم فی منازعات الملكیۃ الفکریۃ.....
٢٥٥	[١١] وقف الجانب المالي من حقوق الملكية الفكرية وأنثره على التنمية المستدامة.....	وقف الجانب المالي من حقوق الملكیۃ الفکریۃ وأنثرھ علی التنمية المستدامة.....
٢٩٥	[١٢] معيار الخطوة الإبداعية كشرط لمنح براءة الاختراع.....	معیار الخطوة الإبداعیۃ كشرط لمنح براءة الاختراع.....
٣٢٧	[١٣] التمويل بضمانت براءة الاختراع وفقاً لقانون الصمامات المنقول رقم ١١٥ لسنة.....	التمويل بضمانت براءة الاختراع وفقاً لقانون الصمامات المنقول رقم ١١٥ لسنة.....
٣٧١	[١٤] دور التصميمات الصناعية في تسويق المنتجات وتحقيق التميز التنافسي.....	دور التصمیمات الصناعیۃ فی تسويق المنتجات وتحقيق التمیز التنافسی.....
٣٩٥	[١٥] التجارة في العلامات التجارية غير المشروعة.....	التجارة فی العلامات التجاریۃ غير المشروعة.....
٤١٩	[١٦] الدور التنموي لبراءات الاختراع.....	الدور التنموی لبراءات الاختراع.....
٤٤٧	[١٧] طرق اكتساب الحق في ملكية العلامة التجارية.....	طرق اکتساب الحق فی ملکیۃ العلامة التجارية.....

الاستيراد الموازي في الدواء: المزايا والعيوب

عماد الدين عبد الفتاح الحديدي

الإستيراد الموازي في الدواء: المزايا والعيوب

عماد الدين عبد الفتاح الحديدي

مقدمة:

تكتسب التجارة الدولية أهمية متزايدة لجميع دول العالم، في ضمان إمدادات السلع اللازمة لأحتياجاتها وخاصة في مجال الصحة العامة، مثل الأدوية والأجهزة الطبية وغيرها من التكنولوجيات. فقد شكلت التجارة في المنتجات المتعلقة بالصحة نحو ٤٪ من التجارة العالمية للبضائع، وإستحوذت الأدوية على أكثر من ٦٠٪ من جميع التجارة في المنتجات المتعلقة بالصحة في عام ٢٠١٠. ويهيمن على هذه التجارة عدد قليل من الدول، ويمثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معاً حوالي ٥٥٪ من جميع الواردات العالمية.^(١)

وتواجه الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وخاصة الدول النامية، صعوبات في ممارسة حقوقها في إستيراد الأدوية تطبيقاً لمبدأ الإستنفاد الدولي، من أجل دعم أهدافها الاقتصادية والاجتماعية العامة. وتمثل تلك الصعوبات قيوداً على الدول النامية في الإنقاص بمواطن المرونة المتاحة في إنفاذية الترسيس. ففي خلال السنوات الأخيرة إتخذت الدول المتقدمة عدة إجراءات، ساهمت في الحد من إستخدام الدول النامية للإستيراد الموازي للأدوية، وذلك من خلال إتخاذ تدابير لتعزيز الحماية الضرورية لحقوق الملكية الفكرية، وأدت تلك الممارسات إلى تقييد لعملية إستيراد الدول النامية للأدوية، والتي قد يرجع السبب في إستخدام تلك الإجراءات إلى أحد أمرين:

1. Trilateral study by the World Health Organization (WHO), World Intellectual Property Organization (WIPO) and World Trade Organization (WTO), entitled "Promoting Access to Medical Technologies and Innovation, Intersections between public health, intellectual property and trade", 2013, P.194, Available online at:
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/pamtiwhowipowtoweb13_e.pdf

الأول: الحد من استخدام الدول النامية لمواطن المرونة المتاحة في إتفاقية الترسيس.

الثاني: الحد من الخسائر التي تتکبدها نتيجة المنافسة مع المستورد الموازى، والرغبة في الحصول على كامل عائد الربح للمبيعات دون مشاركة الربح مع شركات التجارة الموازية.

وعلى الرغم من أن ديباجة إتفاقية الترسيس قد أوضحت أنه رغبة في تخفيض التشوهدات والعرافيل التي تعوق حركة التجارة الدولية، فإنها تأخذ في الاعتبار ضرورة تشجيع الحماية الفعالة والملازمة لحقوق الملكية الفكرية، وأن الهدف من الإتفاقية هو ضمان ألا تصبح التدابير والإجراءات المتخذة، لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية حواجز في حد ذاتها أمام التجارة المشروعة للبضائع، والتي من ضمنها عملية الإستيراد الموازى للدواء.^(١)

ونظراً لما يمثله إستيراد الدواء من الخارج من أهمية إستيرادية الدولة، في توفير احتياجات الدولة من المنتجات بصفة عامة، والأدوية بصفة خاصة للمواطنين بسعر مناسب، في ظل الإعباء الإقتصادية التي تمر بها جميع الدول النامية، ومحاولتها لتخفيض الإنفاق الصحي المتزايد لميزانيتها، الأمر الذي يتطلب دراسة القيود التي تواجه الدول النامية، في إستخدام الإستيراد الموازى للدواء تطبيقاً لمبدأ الإستفاده الدولي، في المجال الدوائي وإنعکاساته الإقتصادية على الدول الأعضاء.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

في ظل الآثار التي رتبتها إتفاقية الترسيس بضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، ولجوء العديد من الدول وخاصة النامية منها إلى إستخدام مواطن المرونة المتاحة في إتفاقية الترسيس، والتي من بينها إستيراد المنتجات التي قام مالك حقوق الملكية الفكرية، ببيعها لأول مرة في الخارج تطبيقاً لمبدأ الإستفاده الدولي، مما أدى إلى إتخاذ بعض الدول المتقدمة لعدة إجراءات، ساهمت في الحد من إستخدام الدول النامية للواردات الموازية، وتسعى هذه الورقة البحثية إلى توضيح العرافيل التي تواجه

(١) عنتـر، عبد الرحيم (٢٠١٥). "التنظيم القانوني للصناعات الدوائية على ضوء إتفاقية الترسيس"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص ٧٤.

الدول النامية، في إستيراد الأدوية وتأثيرها على إقتصاديات الدول المختلفة.

منهج الدراسة:

في هذه الورقة البحثية سوف نستخدم المنهج التحليلي لإبراز أوجه النقاط، التي تمثل عقبات تواجه الدول في في إستيراد الأدوية تطبيقاً لمبدأ الإستنفاد الدولي، لمعرفة الأسباب التي تبديها الدول المتقدمة في إتخاذها البعض الإجراءات، التي تمثل قيوداً على الواردات الموازية وخاصة في مجال الأدوية، وإنعكاساتها الإقتصادية على الدول المختلفة في منظمة التجارة العالمية.

خطة الدراسة:

وتنقسم خطة الدراسة في هذه الورقة البحثية إلى مبحثين:

المبحث الأول: القيود المفروضة على التجارة الموازية للأدوية

المبحث الثاني: الإنعكاسات الإقتصادية المترتبة على تلك القيود للدول المختلفة

المبحث الأول: القيود المفروضة على التجارة الموازية للأدوية :

ونتناول في هذا المبحث القيود المفروضة على الواردات الموازية، من خلال توضيح العقبات التي تواجه الدول النامية في إستيراد الأدوية، والتي غالباً ما تكون إما في صورة إتفاقيات ثنائية أو إقليمية أو دولية، وتتضمن بنوداً تعتبر بمثابة قيود تمنع الدول النامية من الإستغلال الأمثل لمواطن المرونة المتاحة في الإتفاقية، أو أن تكون في صورة إجراءات إدارية أو قانونية أو لوائح جمركية، تضعها الحكومات وتتسبب في عرقلة الإستيراد الموازي للمنتجات التي تطرح لأول مرة في الخارج تنفيذاً لمبدأ الإستنفاد، أو عن طريق الحد من الكميات المعروضة من الأدوية أو بسياسات تسعير مزدوجة.

أولاً: الإتفاقيات الثنائية والدولية بين الدول المتقدمة والنامية:

منذ أن وقعت الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية على إتفاقية التربس، قامت بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية التي توفر معايير حماية تتجاوز إتفاقية التربس، وهي ما تسمى (TRIPS-plus)، وتم توقيع معظم هذه الاتفاقيات الثنائية مع دول متوسطة الدخل، والتي ليس لديها القدرة على المساومة لمواجهة الضغوط من الدول المتقدمة، أملاً في تحسين الدول النامية لفرص التصدير للأسوق الأجنبية.^(١)

وبالرغم من قيام إتفاقية التربس بتعزيز حقوق الدول النامية، بالسماح لها باستخدام مواطن المرونة المتاحة في الإتفاقية لتيسير الحصول على الأدوية، إلا أن المنهج الذي اتخذته الدول المتقدمة في بنود الاتفاقيات الثنائية والدولية، كان به قدر كبير من المبالغة في الإلتزامات الأشد صرامة عن تلك المنشوص عليها في إتفاقية التربس.^(٢)

وانتشرت الاتفاقيات الثنائية والدولية التي تتضمن أحكاماً إضافية لم ترد في إتفاقية التربس، سعت فيها الدول المتقدمة إلى تقييد قدرات الدول النامية على تنفيذ جوانب المرونة في إتفاقية التربس، من خلال التوسيع في معايير الحماية لحقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي ترتب عليه آثار واسعة النطاق وذلك بزيادة سقف الحماية لحقوق الملكية الفكرية، مثل إتفاقيات الشراكة الاقتصادية الإستيراتيجية عبر المحيط الهادى، وكذا الإتفاقيات المبرمة كشرط للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية.^(٣)

(١) Morin, Jean-Fredric (2006). “Tripping up TRIPS debates IP and health in bilateral agreements”, **Journal of Intellectual Property Management**, Vol.1, No. 1-2, P.38, Available online at:

<https://www.inderscienceonline.com/doi/abs/10.1504/IJIPM.2006.011021>

(٢) Joseph, Sarah (2011). “TRIPS and the Right to Health”, **Published to Oxford Scholarship**, P.27.

(٣) تقرير اللجنة رفيعة المستوى التابعة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالحصول على الأدوية، “تشجيع الإنكار والحصول على التقنيات الصحية”， سبتمبر ٢٠١٦، ص ٢٤، متاح على الرابط التالي:
<https://www.ictsd.org/bridges-news/bridges/news/unsg-high-level-panel-releases-report-on-improving-access-to-medicines>

وتمثل الأحكام الإضافية في تلك الإتفاقيات قيوداً على الدول النامية، فيما يتعلق بالإلتزامات المضافة على إتفاقية التربس، والتي تحول دون إستخدام الدول النامية لمواطن المرونة المتاحة في إتفاقية التربس.

وتتعدد الأمثلة لأشكال الأحكام الإضافية في تلك الإتفاقيات ما بين، الإلتزام بالحماية بوجب براءات الإختراع الخاصة أو الأساليب الجديدة لاستخدام منتج معروف، وكذا حظر الطعن في صلاحية البراءة قبل إصدارها، وحماية الفترات الحصرية لبيانات الإختبار لفترة معينة من الزمن بعد التسجيل، وإلزام الهيئات الصحية بعدم إصدار الدواء البديل للدواء المحمى ببراءة إختراع دون موافقة صاحب البراءة، وحظر الإستيراد الموازي^(٢)، وإقتصرار استخدام التراخيص الإلزامية على حالات على سبيل الحصر معينة، مثل مواجهة الممارسات غير التافسية، والقيود على إستيراد منتجات معينة^(٣)، كما تحافظ بعض اتفاقيات التجارة الحرة صراحة على حق صاحب البراءة في تقييد الواردات الموازية تعاقديا.^(٤)

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول إستفادةً من إبرام الإتفاقيات التجارية الثانية، حيث وقعت سبعة عشر إتفاقية للتجارة الحرة مع دول أخرى منذ إبرام إتفاقية التربس، سعت فيها إلى توسيع نطاق الحماية لحقوق الملكية الفكرية، عن طريق إما تحديد شروط إضافية أكثر مما تتطلبه إتفاقية التربس، أو إزالة للمرونة الواردة في إتفاقية التربس، واستخدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإتفاقيات لعكس آثار إعلان الدوحة، الذي كان قد أكد على حق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في تنفيذ وتفسير إتفاقية التربس بطريقة تدعم الصحة

(٢) Panlilio, Fe. (2017). "The United States Film, Music and Pharmaceutical Industries' Battle for International Copyright and Patent Protection and Enforcement", **Owen Dixon Society eJournal: Centre for Commercial Law, Bond University**, p.10, Available Online at: https://epublications.bond.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=1010&context=ods_ej

(٣) تقرير اللجنة رفيعة المستوى التابعة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالحصول على الأدوية، "تشجيع الابتكار والحصول على التقنيات الصحية"، سبتمبر ٢٠١٦، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

(٤) Trilateral study by the World Health Organization (WHO), World Intellectual Property Organization (WIPO) and World Trade Organization (WTO), entitled "Promoting Access to Medical Technologies and Innovation, Intersections between public health, intellectual property and trade", op. cit.

العامة، من خلال تعزيز الحصول على الأدوية القائمة وإنشاء أدوية جديدة.^(١)

وتمثل الإتفاقيات التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من المملكة المغربية، وأستراليا، وسنغافورة، مثلاً لما تمثله تلك الإتفاقيات من قيود لاستخدام مواطن المرونه في إتفاقية التربس في مجال إستيراد الأدوية، حيث تناولت فرض قيود على إستيراد منتجات دوائية من أسواق أخرى، سواءً لمبدأ الاستفاد الدولي أو الإقليمي أو حتى التي تحظر تماماً إستيراد أدوية من الخارج.

فعلى سبيل المثال نصت المادة (٤-٩-١٥) من الإتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة المغرب، على أحقيه مالك البراءة في حظر إستيراد أية منتجات من الخارج دون موافقة منه على ذلك الإستيراد، وهو ما يمثل إهدار لمرونة متاحة في إتفاقية التربس كان من الممكن للدولة المغربية الإستفادة منها، إلا أنها بالموافقة على بنود الإتفاقية والتي من بينها ذلك الشرط، فإنها تكون قد تنازلت عن حقها في استخدام مبدأ الاستفاد الدولي، وبالتالي لا تستطيع إستيراد أية منتجات من الخارج دون الحصول على موافقة من مالك البراءة.^(٢)

وتؤدي الإتفاقيات الثنائية التي تبرمها الدول مع بعضها البعض، إلى إرتفاع مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية، ليس فقط على مستوى الدول المتعاقدة ولكن على مستوى جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، تطبيقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي تستفيد جميع الدول من أية ميزة أو تفضيل أو إمتياز تم وضعه في إتفاقية الثنائية دون أي شروط، كذلك تؤدي تلك الإتفاقيات إلى عواقب، تتمثل في منع الدول النامية من استخدام أوجه المرونة المتاحة في إتفاقية التربس، وتتجاوز

^(١) Panlilio, Fe. (2017). “The United States Film, Music and Pharmaceutical Industries’ Battle for International Copyright and Patent Protection and Enforcement”, op. cit., p.9.

^(٢) تنص المادة (٤-٩-١٥) من إتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية على أن: ”ينص كل طرف من الطرفين أن الحق الإستثنائي لمالك براءة الإختراع لمنع إستيراد أي منتج محمي ببراءة إختراع أو أي منتج ناتج من طريقة محمية ببراءة إختراع بدون موافقة مالك براءة الإختراع لن يكون محدوداً ببيع أو توزيع ذلك المنتج خارج أراضيه“، موقع المنظمة العالمية لملكية الفكرية، متاح على الرابط التالي: <https://wipolex.wipo.int/ar/text/205597>

المعايير المتفق عليها بين الدول المتعاقدة الحد الأدنى من المعايير، التي فرضتها إتفاقية الترسيس على الدول الأعضاء، بسبب الشروط التعاقدية المعقّدة التي تفرضها تلك الإتفاقيات.^(١)

ثانياً: اللوائح الجمركية لبعض الدول في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية:

تتخذ بعض الدول بعض الإجراءات الجمركية الاحترازية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، تشكل توسيعاً في معايير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وبشكل أشد صرامة من تلك الموجودة في المادة (٤١) من إتفاقية الترسيس^(٢)، وذلك عن طريق إصدار لوائح جمركية تجيز إيقاف حركة النقل لبعض السلع المنقوله من دولة إلى دولة أخرى، والتي يشتهر في تعديها على حقوق الملكية الفكرية، مما قد يتسبب في وجود عوائق أمام حركة إستيراد الأدوية تطبيقاً لمبدأ الإستفاد، وأمام حرية تداول السلع بين الدول.

ومن الأمثلة الدالة على إتخاذ بعض الدول لإجراءات جمركية شديدة الصرامة، قالت هولندا بإحتجاز عدد (١٧) شحنة من الأدوية الجنسية^(٣) الخاصة بدولة البرازيل، بسبب انتهاك مزعم لبراءة واحدة أو أكثر من البراءات التي كانت سارية المفعول وقابلة للتنفيذ في هولندا، والتي كانت تمر عبر الأراضي الهولندية، وكانت متوجهة إلى ما لا يقل عن سبعة دول نامية مختلفة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا^(٤)، بحجة أنها تنتهك القواعد

(1) Jennifer, Anna Sellin (2014). “Access to Medicines: The Interface between Patents and Human Rights. Does one size fit all?”, edition 1, Intersentia Ltd, Cambridge, United Kingdom, P.285, Available Online at:
<https://cris.maastrichtuniversity.nl/ws/files/1565018/guid-7aed664d-20ee-4e36-9bcf-396fee3c9cc1-ASSET1.0>

(٢) تنص المادة (٤١) من إتفاقية الترسيس على أن: تلتزم البلدان الأعضاء بضمان اشتتمال قه انتها لإجراءات الإنفاذ المنصوص

الجزاءات السريعة لمنع التعديات والجزاءات التي تشكل رادعاً لأى تعديات أخرى. وتطبق هذه بالأسلوب الذي يضمن تجنب إقامة حواجز أمام التجارة المشروعة ويوفر ضمانات ضد اساءة استعمالها.

(٣) الأدوية الجنسية: هي الأدوية التي تكافئ منتجات دولية ذات ذات علامة تجارية من حيث الشكل الدوائي ونوعيته وخصائص الأداء له واستخدامه، غالباً ما يتم تسويقها باسمها الكيميائي أو بتركيباتها الكيميائية بدلاً من الاسم التجاري المعلن والذي يباع الدواء على أساسه.

(٤) بدأت المشكلة عندما صادر مسؤولو الجمارك الهولنديون ٥٠٠ كيلوغرام من المادة الخام (بوتاسيوم لوسارتان اللازمة لتصنيع دواء لارتفاع ضغط الدم) بينما كانت سفينة الشحن ترسو في ميناء في هولندا أثناء نقله إلى دولة البرازيل، بحجة أن حقوق براءة الاختراع والتسيير لدواء بوتاسيوم اللوسارتان في أوروبا ملك لشركة (DuPont and Merck Sharp & Dohme)، إلا أنه لا يوجد

التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وعندما أجرت البرازيل تحقيقات حول شحنات الأدوية التي يتم إيقافها في الدول الأوروبية، تبين لها خلال عام ٢٠٠٨، أن هناك أكثر من ١٢ عملية ضبط لشحنات الأدوية الجニسة التي كانت تمر عبر الأراضي الهولندية.

كذلك قامت السلطات الجمركية الألمانية في عام ٢٠٠٩ بإحتجاز مضاداً حيوياً عاماً، (الأموكسيسيلين) تم شحنه من الهند إلى فانواتو^(١)، عبر مطار فرانكفورت بسبب انتهاك مزعوم للعلامات التجارية^(٢)، وفي الحالات المبلغ عنها، لم يكن هناك ما يشير إلى أن الأدوية تنتهك أي حقوق ملكية فكرية في بلدان المنشأ أو بلدان المقصد.

ودفعت شكوى البرازيل والهند ضد الإتحاد الأوروبي، إلى عدول الإتحاد الأوروبي عن موقعة المتشدد حال البضائع العابرة للدول غير الأوروبية، وإتخاذ إجراءات جمركية جديدة في عام ٢٠١١، يضمن فيها عدم إعتراف شحنات الأدوية الجنيسة العابرة، إلا إذا كان هناك أدلة كافية تؤكد إحتمال تحويل هذه الأدوية إلى سوق الإتحاد الأوروبي.

وأصدر الإتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية مؤقتة للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، تبين أن مجرد كون الأدوية تمر عبر أراضي الإتحاد الأوروبي، فإنها لا تشكل في حد ذاتها سبباً كافياً للسلطات الجمركية، للاشتباه في أن هذه الأدوية تنتهك حقوق براءات الاختراع.^(٣)

وتمثل الإجراءات الجمركية التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية، مثلاً للعقوبات التي تحول دون إستيراد الأدوية بين الدول النامية، ففي الوقت الذي تم إدراج أوجه جوانب المرونة في إتفاقية التربس، لتتيح للدول

براءة اختراع لذلك الدواء في البرازيل أو الهند، وإحتجزت السلطات الهولندية الشحنة لمدة ٣٦ يوماً قبل أن تطلق سراحها إلى المصدر الذي أرسل الأدوية إلى الهند.

(٢) فانواتو هي جزيرة تقع في جنوب المحيط الهادئ، هي عبارة عن أرخبيل من أصل بركاني وتقع على بعد ١٧٥٠ كم تقريباً شمال شرق أستراليا و ٥٠٠ كم شمال شرق كاليدونيا الجديدة وغرب فيجي وجنوب شرق جزر سليمان وبالقرب من غينيا الجديدة.

(٤) Trilateral study by the World Health Organization (WHO), World Intellectual Property Organization (WIPO) and World Trade Organization (WTO), entitled "Promoting Access to Medical Technologies and Innovation, Intersections between public health, intellectual property and trade", op. cit., P.184.

(1) Ibid, P.184.

إمكانية مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والإنمائية للدول الأعضاء، كان من المتوقع من الدول الأعضاء إتخاذ إجراءات، من شأنها تيسير استغلال جوانب المرونة المتاحة في الإنفاقية، إلا أن الإجراءات الجمركية التي قامت بها بعض الدول الأوروبية، كانت سبباً في إضعاف قدرات الدول النامية على استخدام الإستيراد الموازي للأدوية لتوفير الأدوية للمواطنين.

ثالثاً: العرض المحدود لكميات الأدوية المحمية ببراءة اختراع:

تمثل التجارة الموازية للأدوية أهمية كبيرة للشركات القائمة على إستيراد الأدوية، ومما لا شك فيه أن الهدف الرئيسي لتلك الشركات هو تحقيق هامش ربح مرتفع، لذلك تنشط تجارة الأدوية الموازية حينما توجد فروق كبيرة لأسعار الأدوية بين الدول المختلفة، فالأساس المنطقي للواردات الموازية، هو استغلال فروق الأسعار بين المنتجات المتطابقة في الأسواق المختلفة.^(١)

ويتمثل التهديد الذي يواجه مالك حقوق الملكية الفكرية، في السعر المنخفض للمنتجات التي يقوم المستورد الموازى بطرحها في الأسواق والمماثلة لنفس المنتج المحلي، على الرغم من تحمل المستورد الموازى لنكلفة النقل والشحن من دولة إلى أخرى، إلا أن السعر الذي يطرح به منتجة للبيع في الأسواق المحلية لا يزال أرخص من سعر المنتج المطروح بواسطة مالك حقوق الملكية الفكرية، وهو ما يؤدي إلى التنافس بين مالك الحقوق والمستورد الموازى، وإنخفاض مبيعات مالك الحقوق الحصرية، غالباً ما يفضل المستهلك المنتج الأرخص سعراً طالما كان منتج أصلي وغير مغشوش أو مقلد.^(٢)

وتدعم الشركات المالكة لبراءات الاختراع تقييد الواردات الموازية للأدوية، لأنهم يستقيدون بشكل مباشر من الحق الحصري في إستيراد

(1) Scheuermann, Anna (2006). “**Parallel Import of Pharmaceuticals in the EU**”, LUND University Libraries, P.6, Available at: <https://lup.lub.lu.se/student-papers/search/publication/1340157>

(2) Shen, Chung-Lun (2012). “Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System”, **Journal of International Commercial Law and Technology**, Vol. 7, Issue 3, P.183.

المنتجات محمية بحقوق الملكية الفكرية^(١)، وتلجأ الشركات المالكة لبراءات الاختراع إلى مواجهة ظاهرة الإستيراد الموازي للأدوية، وذلك عن طريق الحد من الكميات المطروحة من الأدوية لسبعين:

السبب الأول: خوفاً من إحتمال أن تصبح الأدوية المباعة في الدول النامية، مصدراً للواردات في أسواق الدول المتقدمة.

حيث تخشى شركات الدواء الكبرى المالكة لبراءات الاختراع، من أن يكون الإستيراد الموازي للأدوية سبباً في دخول الأدوية رخيصة الثمن، التي يتم إنتاجها للدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، ويرجع السبب في ذلك إلى المخاطر التي يتعرض لها الدواء في تلك الدول، وعلى وجة التحديد المخاطر التي تتعلق بالسلامة العامة، بما في ذلك مخاطر سوء معاملة الأدوية، وسوء التخزين أو التخزين غير السليم، أو إنتهاء تاريخ الصلاحية، أو إسترداد المنتج غير الفعال.^(٢)

وعلى سبيل المثال، تشعر شركات الأدوية في الدول المتقدمة التي وافقت على توفير العديد من الأدوية الأساسية بتكلفة منخفضة، لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالقلق، من إمكانية بيع هذه الأدوية في أسواق ذات أسعار أعلى، من خلال قنوات تصدير موازية في كوريا واليابان ودول أخرى.^(٣)

ولذلك تلجأ شركات الأدوية إلى الحد من بيع الأدوية، إلى الدول التي لديها إحتمال أن تصبح واردات في أسواق الدول المتقدمة، وبغض النظر عما إذا كانت المبيعات منخفضة في أسواق الدول النامية من عدمه،

(3) Viviana Munoz Tellez, Parallel Trade: A User's Guide, Available at:
<http://iphandbook.org/handbook/ch15/p04/>

(1)Arfwedson, Jacob (2004). "Re-importation (ParallelTrade) in Pharmaceuticals", Institute for Policy Innovation, IPI Center For Technology Freedom, p.25.

(2) Bicen, Pelin and Gudigantala, Naveen (2014). "Parallel Imports Debate: Resource Advantage Theory Perspective", Journal of Marketing Development and Competitiveness, Volume 8, Issue 3, P.P. 25-42.

من أجل مواجهة الواردات الموازية وضماناً لعدم تداولها في أسواق الدول الغنية.^(١)

وتتخذ شركات الأدوية عدة طرق من أجل منع الأدوية التي يتم بيعها في الدول النامية من دخول أسواق الدول المتقدمة مثل:

- ١ - إستخدام قوانين براءات الاختراع لمنع الواردات الموازية من الأدوية، مثل قوانين براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمكن شركات الأدوية من استبعاد الواردات الموازية غير المرغوب فيها من دول أخرى مثل كندا، وكذلك قوانين الاتحاد الأوروبي الذي يرفض مبدأ الاستفاد الدولي إلا في داخل دول الاتحاد الأوروبي.^(٢)
- ٢ - عدم بيع الأدوية في مناطق معينة حيث تكون المبيعات والأرباح المتوقعة منخفضة، فقد تتردد إحدى شركات الأدوية في بيع دواءها المعروف بفيروس نقص المناعة البشري في رواندا خوفاً من أنه قد يتم استيراده إلى أسواق أكثر ثراء.^(٣)
- ٣ - إستخدام شركات الأدوية العلامات التجارية مثل (كلمة أو رمز، إلخ)، لتحديد المنتجات الأصلية وتمييزها عن المنتجات الأخرى المستخدمة في عمليات الإستيراد الموازي، على سبيل المثال كلمة "Tylenol"^(٤) هي علامة تجارية تحدد أن عقار (acetomenophin Tab.) مصنوع من قبل شركة معينة.^(٥)
- ٤ - بيع نفس المنتج بأسماء مختلفة أو عبوات مختلفة، والذي من شأنه أن يجعل من السهل على شركات الأدوية المساعدة، في تحديد

(3) Braun, Franz Josef (2004). "The Legal Framework for Parallel Trade in Pharmaceuticals for Human Use in the European Economic Area", Master of Drug Regulatory Affairs Thesis, University of Bonn, P.34, Available at: https://dgra.de/media/pdf/studium/masterthesis/master_braun_fj.pdf

(1) Cynthia M. Ho (2011). "Access to Medicine in the Global Economy: International Agreements on Patents and Related Rights", Oxford University Press, Loyola University Chicago School of Law Research Paper, P.24.

(2) Ibid.

(٢) هو دواء يستخدم لتخفيف من الآلام الطفيفة، فعال لعلاج التهاب المفاصل، آلم الأسنان، آلم الظهر، الحمى، آلام الرأس وألم العضلات، من انتاج شركة McNeil

(٤) Cynthia M. Ho (2011). "Access to Medicine in the Global Economy: International Agreements on Patents and Related Rights", op. cit., P.24.

المنتجات التي ينبغي لموظفي الجمارك الاستيلاء عليها باعتبارها مخالفة.
^(١)

- ٥ - إستخدام شركات الأدوية العلامات التجارية المختلفة لمساعدتها على تحديد المنتجات غير المصرح بها.^(٢)
- ٦ - تسعير الدواء بهامش ربح بسيط في الأسواق الأجنبية، وهو السعر الذي لا يسمح للتجار الموازي، بتعطية تكاليفه شراء وشحن وتدالو الدواء إلى الأسواق الأجنبية.^(٣)

السبب الثاني: المحافظة على تقسيم الأسواق جغرافياً، والحد من الخسائر المادية التي تتکبدّها نتيجة الإستيراد الموازي للأدوية.

ويرغب أصحاب حقوق الملكية الفكرية إلى تحديد الأسعار في الأسواق المختلفة، بمرونات مختلفة من الطلب بطريقة تسمح لهم بالحصول على أعلى ربح ممكن، فإذا ما استطاع صاحب حقوق الملكية الفكرية الحفاظ على تجزئة الأسواق جغرافياً، فإنه يكون قادرًا على فرض السعر كما يشاء له، وعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٢ تم طرح دواء (ZOCOR Tab.)^(٤)، بأسعار مختلفة في عدة دول أوربية، ففي المانيا تم طرحة بسعر ١٤١ يورو، مقارنة بأقل سعر ٤٩ يورو في أقل الأسواق الأخرى، أي أن المنتج لا يكلف سوى ٣٤٪ من سعره في السوق الألماني، كما تم طرح مستحضر (Liptor Tab.)^(٥)، في السويد بسعر ١٠٣ يورو، مقارنة بأقل سعر ٥٤ يورو في أقل الأسواق الأخرى، بما يمثل ٥٢٪ من سعره في دولة السويد.^(٦)

^(٥) Ibid.

^(٦) Ibid.

^(١) Scheuermann, Anna (2006). “Parallel Import of Pharmaceuticals in the EU”, op.cit., P.1.

^(٢) هو دواء يستخدم في خفض انتاج الكوليسترول في الكبد، ويقلل من انتاج الكوليسترول عن طريق شبيط عمل الانزيم في الكبد المسؤول عن انتاجها.

^(٣) هو دواء يستخدم في معالجة ضغط الدم المرتفع وفي معالجة الكوليسترول المرتفع والدهون الثلاثية التي تعرض الشخص لحدوث جلطة قلبية أو سكتة دماغية.

^(٤) Scheuermann, Anna (2006). “Parallel Import of Pharmaceuticals in the EU”, op.cit., P.1.

ويمثل الحد من كميات الأدوية المعروضة قيداً على استخدام الدول النامية للإستيراد الموازي للأدوية، التي يتم بيعها بأسعار منخفضة في بعض الدول، نتيجة لمحاربة مالكي حقوق الملكية الفكرية للمستورد الموازي، الذي يكون هدفة الأول الرغبة في الحصول على أعلى ربح ممكن من التجارة الموازية، وبما يغطي تكلفة شراء الأدوية الموازية من السوق المحلي، وتتكلف تداول المستحضرات في الأسواق الأخرى.

رابعاً: التسعير المزدوج للأدوية:

تخضع أسعار الأدوية عادة لرقابة الحكومة أو تدخلها وإن كانت بدرجات متفاوتة، وتدى الإختلافات في تطبيق أنظمة التدخل الحكومي إلى إختلافات في الأسعار بين الدول، وبالتالي تنشط التجارة الموازية للأدوية، وطبقاً لوجهة نظر شركات الأدوية فإنها تحارب التجارة الموازية من أجل الحفاظ على عائداتها لتحويلها إلى أغراض البحث والتطوير، وفي سبيل الحد من التجارة الموازية للأدوية تلجأ شركات الأدوية إلى فرض أنظمة تسعير مزدوجة، حيث يتم تطبيق سعرين مختلفين على نفس السلعة اعتماداً على وجهتها النهائية، فيتم بيع الأدوية التي يتم طرحها محلياً بأسعار معينة، وبيع الأدوية التي يتم تصديرها إلى الخارج بأسعار أعلى.^(١)

وقد جذبت قضية شركة (Glaxo Wellcome) والتي أصبحت جزءاً من شركة (GlaxoSmithKline) إنتباه الإتحاد الأوروبي، حيث وقعت الشركة إنقاذاً من تجار الجملة في إسبانيا، تتضمن شروط بيع جميع منتجات الشركة بالسعر الأقصى، الذي حدته الحكومة الإسبانية للمنتجات المباعة في إسبانيا، وبسعر أعلى من ذلك السعر للمنتجات التي يتم تصديرها للخارج، وكان الهدف من هذا المخطط الذي وضعته الشركة هو الحد من التجارة الموازية بين إسبانيا والدول الأعضاء.^(٢)

(١) Analysis of the Impacts of Dual Pricing in Spain, 2014, P.6, available at:http://www.innogroup.com/system/projects/attached_files/000/000/147/original/Analysis_of_dual_pricing_in_Spain_final_version_20140701.pdf?142732744

(٢) Arnold & Porter LLP, Dual Pricing Systems in Pharmaceutical Markets and EU Antitrust Law after GlaxoSmithKline v Commission, October 2006, p.1-4, available online at: <https://files.arnoldporter.com/arnold&porter%20advisory->

وتسبب ذلك التمييز السعري في حدوث صراع بين الشركات المالكة لحقوق البراءات من ناحية، وبين شركات التجارة الموازية من ناحية أخرى، دفع فيها كل طرف من أطراف النزاع، بإنتهك الطرف الآخر لقانون المنافسة في الإتحاد الأوروبي، حيث تستخدم شركات الأدوية قانون المنافسة في الإتحاد الأوروبي، لحماية أعمالهم ووضع الإستراتيجيات التي تهدف إلى تقييد التجارة الموازية للأدوية، كما تستخدم شركات التجارة الموازية ذات القانون كوسيلة لمحاكمة محاولات تقييد التجارة الموازية، كذلك يوجد اختلاف وجهات النظر بين المفوضية الأوروبية ومحاكم الاتحاد الأوروبي.^(١)

وقد حظرت المفوضية الأوروبية التسعير المزدوج للأدوية في مايو ٢٠٠١، وأكّدت على أن سياسة شركة Glaxo Wellcome، تتعارض مع قواعد المنافسة في الإتحاد الأوروبي، وقالت أن الشركة قد إنتهكت نص المادة(٨١) من معاهدة الجماعة الأوروبية، بدخولها في إتفاق مع تجار الجملة الأسبانيين، الذين يعملون على التمييز في الأسعار المفروضة على تجار الجملة، بين الأدوية التي يتم بيعها محلياً والأدوية التي يتم تصديرها للخارج.^(٢)

وبالرغم من الحظر الذي فرضته المفوضية الأوروبية على نظام التسعير المزدوج الذي وضعته الشركة، إلا أنه في عام ٢٠٠٦ أصدرت المحكمة الأوروبية الإبتدائية حكمها، بأن خطة التسعير الثانية التي وضعتها الشركة للحد من التجارة الموازية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ليست في حد ذاتها محظورة بموجب قانون المنافسة في الإتحاد

%20dual%20pricing%20systems%20in%20pharmaceutica%20markets%20and%20eu%20antitrust%20law-after%20g la xos mithkle in%20v%20co mmision.pdf

(١) Liberatore, Francesco (2014). “Restrictions on Parallel Trade of Pharmaceutical Products and EU Competition Law”, *Journal of the International Institute for Law and Medicine*, P.348, available online at: <https://www.jonesday.com/files/Publication/5a2fa4ac-8fcb-4fdd-ab38-02d252fcb01d/Presentation/PublicationAttachment/e89a2072-71df-4197-bfff-0254e30b42d8/Restrictions%20on%20Parallel%20Trade%20-%20Francesco%20Liberatore.pdf>

(٢) Scheuermann, Anna (2006). “Parallel Import of Pharmaceuticals in the EU”, op.cit., P.50.

الأوروبي، ولن يكون هذا الاتفاق أو أي اتفاق آخر يقصد به الحد من التجارة الموازية في الأدوية غير قانوني، إلا إذا كان له تأثيرات فعلية أو منافسة محتملة للمنافسة ويضر بالمستهلكين.^(١)

البحث الثاني: الإنعكاسات الاقتصادية المتربعة على تلك القيود للدول المختلفة:

ما لا شك فيه أن للتجارة الموازية أهمية خاصة في الدول النامية، فقد تنظر إليها الدول بإعتبارها حللاً لتوفير إحتياجاتها من السلع والبضائع بصفة عامة، والأدوية بصفة خاصة بسعر مناسب لجميع أفراد المجتمع، في ضوء الأعباء الاقتصادية التي تمر بها معظم الدول، ففي كل مكان تقريباً في العالم ينفق جزء كبير من الدخل القومي على الصحة^(٢)، لذلك تمثل أهمية خاصة للدولة نظراً لأثارها الاقتصادية والإجتماعية على الدولة والمواطنين.

وعلى الرغم من عدم القررة على تحديد مدى قوة الأثار الاقتصادية للتجارة الموازية، على تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الإستيراد بشكل كاف، إلا أننا لا نستطيع أن نغفل دور الإستيراد الموازي في سد العجز في إحتياجات الدول من المنتجات بشكل عام، ومن الأدوية بشكل خاص، فلا يوجد دولة تستطيع أن تعتمد إعتماداً كلياً على الإنتاج المحلي للأدوية لتحقيق سياساتها الصحية، ومعظمها يعتمد إعتماداً كبيراً على الواردات.

حيث تمثل الدول النامية والدول الأقل نمواً ٨٥٪ من إجمالي سكان العالم، وتستحوذ على حوالي ٣٠٪ من إجمالي الواردات من المنتجات ذات الصلة بالصحة العامة المتداولة دولياً^(٣)، ولا توجد تقريباً إحصاءات

(١) Arnold & Porter LLP, Dual Pricing Systems in Pharmaceutical Markets and EU Antitrust Law after GlaxoSmithKline v Commission, October 2006, op.cit., P.P.1-4.

(٢) Thomas N. Bart (2008). “Parallel Trade of Pharmaceuticals: A Review of Legal, Economic, and Political Aspects”, **The journal of the International Society for Pharmacoeconomics and Outcomes Research (ISPOR)**, Volume 11, Number 5, P.998.

(٣) Trilateral study by the World Health Organization (WHO), World Intellectual Property Organization (WIPO) and World Trade Organization (WTO), entitled "Promoting Access to Medical Technologies and Innovation, Intersections between public health, intellectual property and trade", op.cit., P.191.

رسمية عن ما يسمى قطاع السوق الرمادية في التجارة الدولية وخاصة في مجال الدواء، لذلك فلن تستطيع إحصاءات التجارة أن تعطى مؤشراً كافياً للأثر الاقتصادي للتجارة الموازية.^(١)

ولسياسة الإستيراد الموازي للأدوية نتائج عديدة على المستوى الاقتصادي في الدولة، فعندما تقتصر الفاتورة الصحية للدولة جزءاً كبيراً من الدخل القومي، وترغب الدولة في السيطرة على الإنفاق على الرعاية الصحية، فإنها تتجه إلى استخدام الواردات الموازية كحل لتوفير الأدوية بأسعار مناسبة^(٢)، ويمثل تصاعد نفقات الرعاية الصحية، إلى جانب الاختلافات الكبيرة في الأسعار الدولية، حالة مؤيدة للتجارة الموازية، فتتضرر الدولة إلى أهمية التجارة الموازية في تحقيقها لهدفين، الأول على المدى القريب والذي يتمثل في توفير الرعاية الصحية للمواطنين، والثاني على المدى البعيد والذي يتمثل في خفض أسعار الأدوية.^(٣)

وفي الوقت الذي تحاول فيه الدولة توفير الأدوية بعدة طرق سواءً كان ذلك عن طريق استخدام الواردات الموازية، أو عن طريق استخدام الأدوية الجニسة للحد من تصاعد نفقات الرعاية الصحية، إلا أن شركات الدواء الأجنبية تبذل ما في وسعها من جهد من أجل إعاقة استخدام الدول النامية للمرwonات المتاحة في الإنفاقية، مثلاً حدث في مصر أثناء المشكلة التي أثارتها هيئة الغذاء والدواء الأمريكية (Food and Drug Administration – FDA) والتي تمثل كبرى شركات الأدوية الأمريكية، بطلب وقف مباحثات التجارة الحرة مع مصر نتيجة قيام وزير الصحة المصري بطرح ٨٥٠ دواء (جنيس) جديد في الأسواق المصرية، وبزعم

(١) Fink, Carsten (2004), “Entering the Jungle of Intellectual Property Rights Exhaustion and Parallel Imports”, in Carsten Fink and Keith E. Maskus, Intellectual Property Rights and Development: Lessons from Recent Economic Research, Oxford University Press, p.172 et seq., available online at: www.worldbank.org.

(2) Pustejovsky, James (2003). “Parallel Importation of Pharmaceuticals: When is international exhaustion an effective policy choice?”, BA, Boston College, p.4. Available at:

<https://dlib.bc.edu/islandora/object/bc-ir:102091/datasream/PDF/view>

(3) Thomas N. Bart (2008). “Parallel Trade of Pharmaceuticals: A Review of Legal, Economic, and Political Aspects”, op. cit., P.999.

إنتهاك ذلك القرار حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في إتفاقية التربس وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري.^(١)

ولكن قد تبدو الأثار الإقتصادية للتجارة الموازية للأدوية مختلفة، طبقاً للزاوية التي ينظر إليها:

فمن ناحية يمكن للواردات الموازية أن تؤدي إلى منافع للمستهلك في الدول عالية الأسعار، حيث يؤدي التقارب في أسعار الدواء بين الدول إلى انخفاض الأسعار بالنسبة لتلك الدول، وقد يؤدي إنخفاض الأسعار نتائج عكسية على المدى البعيد، تتمثل في إنخفاض الأرباح مما يهدى نشاط الاستثمار في البحث والتطوير، وبالتالي إنخفاض عدد الأدوية التي يتم تطويرها، إلا أن ذلك الإنخفاض في الأسعار قد يقابلة زيادة في الأسعار في الدول منخفضة السعر، وبالتالي فإن الواردات قد تؤدي إلى خسائر لهؤلاء المستهلكين.^(٢)

ومن ناحية أخرى فإن المستهلك للدواء قد لا يستفيد من فارق السعر للدواء، نظراً لأن الفارق في السعر يتحول من الشركة المصنعة إلى التاجر الموازي، وبالتالي فإن الإستفادة المالية لهذه التجارة تكون في الغالب للتاجر الموازي، أو بعبارة أخرى فإن صافي الربح يتحول من الشركة القائمة على البحث والتطوير، إلى شركة لا تقوم بشيء فائدة من عملية الإستيراد سوى الحصول على الربح، في ظل حصول باقي المنتفعين من عملية التوزيع (مثل الصيادلة والهيئات العامة وغيرها) على هامش ربح ضعيف مقارنة بأرباح التاجر الموازي.^(٣)

وتنتظر الدول الأوروبية إلى التجارة الموازية بأنها قد تؤدي إلى تقارب في الأسعار على المدى البعيد، إلا أنها قد تتسبب في إنخفاض الأسعار في الدول ذات الأسعار المرتفعة على المدى القريب وبالتالي زيادة الأسعار في الدول المصدرة، وفي تجارب الدول المتقدمة في أثار

(١) عنتر، عبد الرحيم، (٢٠١٥)، "التنظيم القانوني للصناعات الدوائية على ضوء إتفاقية التربس"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(٢) Scheuermann, Anna (2006). “Parallel Import of Pharmaceuticals in the EU”, op.cit., P.8.

(٣) Ibid.

الواردات الموازية على الأسعار، فيمكن القول بأن السماح بالتجارة الموازية قد أثر في أسعار بعض المنتجات، وظهر ذلك الأثر في إنخفاض أسعار الأدوية عندما انضمت دولة السويد للاتحاد الأوروبي، حيث كانت التجارة الموازية للأدوية محظورة قبل انضمامها للاتحاد الأوروبي، ثم سمحت للتجار الموازيين بدخول الأسواق لدولة السويد مما أدى إلى إنخفاض ملحوظ في أسعار الأدوية الخاضعة للمنافسة بالمقارنة مع الأدوية الأخرى بنسبة تتراوح بين ١٢٪:١٩٪ خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩^(١).

الخلاصة:

إن الواردات الموازية لها دور إيجابي في توفير احتياجات الدول من السلع الأساسية سواءً للدول المتقدمة أو للدول النامية، إلا أن المخاوف التي تخشاها الدول المتقدمة، والتي تتمثل في إحتمال عودة الأدوية رخيصة الثمن التي يتم إنتاجها للدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، وما يرتبط بها من مخاطر يتعرض لها الدواء في تلك الدول، مثل سوء التخزين، أو إعادة استخدام أدوية انتهت صلاحيتها، أو الرغبة في الحصول على الأرباح التجارية، من بيع الأدوية المحمية بحقوق الملكية الفكرية دون منازعة من المستورد الموازى، هو ما يدفع بعض تلك الدول إلى فرض قيود على حركة التجارة الموازية.

ويؤدي فرض القيود على التجارة الموازية إلى عجز بعض الدول النامية، في توفير احتياجاتها من الأدوية الأساسية المنقذة للحياة، وإرتفاع الأسعار عالمياً نظراً لضعف المعروض منها، وإنشار السوق السوداء للأدوية، علاوة على ذلك فإن حظر التجارة الموازية يؤدي إلى فرض حواجز أمام حركة التجارة العالمية، وهو مالا يتفق مع المبدأ الأساسي لمنظمة التجارة العالمية، والمتمثل في تخفيض الرسوم وإزالة والتخفيض من الحواجز الجمركية التي تعرّض التجارة العالمية.

(١) Mueller-Langer, Frank (2008). "Does Parallel Trade Freedom Harm Consumers in Small Markets?", **Croatian Economic Survey**, No.11, P.25.

ونرى أن المبررات التي تبديها الدول المتقدمة لفرض القيود على الإستيراد الموازي للأدوية مبالغ فيها وليس لها ما يبررها، خاصة وأن كثير من الدول النامية التي ليس لديها قدرات تصنيعية، تعتمد بشكل كبير على إستيراد الأدوية من الخارج، ويمكن للدول المتقدمة لها أن تفرض من القيود على شحنات الأدوية الواردة إليها، بدلاً من إتخاذ إجراءات وقيود عامة قد يكون من شأنها التضييق على حركة الإستيراد الموازي للدواء، وخاصة الأدوية التي تستوردها الدول النامية لسد احتياجاتها من الأدوية المنقذة للحياة.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

(١) عنتر، عبد الرحيم، (٢٠١٥)، "التنظيم القانوني للصناعات الدوائية على ضوء إتفاقية التربس"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

(٢) تقرير اللجنة ربعة المستوى التابعة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالحصول على الأدوية، "تشجيع الإبتكار والحصول على التقنيات الصحية"، سبتمبر ٢٠١٦.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

(1) Trilateral study by the World Health Organization (WHO), World Intellectual Property Organization (WIPO) and World Trade Organization (WTO), entitled "Promoting Access to Medical Technologies and Innovation, Intersections between public health, intellectual property and trade", 2013.

(2) Morin, Jean-Fredric (2006). "Tripping up TRIPS debates IP and health in bilateral agreements", **Journal of Intellectual Property Management**, Vol.1, No. 1-2.

(3) Joseph, Sarah (2011). "TRIPS and the Right to Health", **Published to Oxford Scholarship**.

(4) Panlilio, Fe. (2017)." The United States Film, Music and Pharmaceutical Industries' Battle for International Copyright and Patent Protection and Enforcement", **Owen Dixon Society eJournal: Centre for Commercial Law**, Bond University.

-
- (5) Jennifer, Anna Sellin (2014). “**Access to Medicines: The Interface between Patents and Human Rights. Does one size fit all?**”, edition 1, Intersentia Ltd, Cambridge, United Kingdom.
- (6) Scheuermann, Anna (2006). “**Parallel Import of Pharmaceuticals in the EU**”, LUND University Libraries.
- (7) Cynthia M. Ho (2011). “Access to Medicine in the Global Economy: International Agreements on Patents and Related Rights”, **Oxford University Press, Loyola University Chicago School of Law Research Paper**.
- (8) Shen, Chung-Lun (2012). “Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System”, **Journal of International Commercial Law and Technology**, Vol. 7, Issue 3.
- (9) Viviana Munoz Tellez, Parallel Trade: A User’s Guide.
- (10) Arfwedson, Jacob (2004). “Re-importation (ParallelTrade) in Pharmaceuticals”, **Institute for Policy Innovation, IPI Center For Technology Freedom**.
- (11) Bicen, Pelin and Gudigantala, Naveen (2014). "Parallel Imports Debate: Resource Advantage Theory Perspective", **Journal of Marketing Development and Competitiveness**, Volume 8, Issue 3.
- (12) Braun, Franz Josef (2004). “The Legal Framework for Parallel Trade in Pharmaceuticals for Human Use in the European Economic Area”, Master of Drug Regulatory Affairs Thesis, University of Bonn.

-
- (13) Analysis of the Impacts of Dual Pricing in Spain, 2014.
- (14) Arnold & Porter LLP, Dual Pricing Systems in Pharmaceutical Markets and EU Antitrust Law after GlaxoSmithKline v Commission, 2006.
- (15) Liberatore, Francesco (2014). "Restrictions on Parallel Trade of Pharmaceutical Products and EU Competition Law", **Journal of the International Institute for Law and Medicine**.
- (16) Thomas N. Bart (2008). "Parallel Trade of Pharmaceuticals: A Review of Legal, Economic, and Political Aspects", **The journal of the International Society for Pharmacoeconomics and Outcomes Research (ISPOR)**, Volume 11, Number 5.
- (17) Fink, Carsten (2004), "Entering the Jungle of Intellectual Property Rights Exhaustion and Parallel Imports," in Carsten Fink and Keith E. Maskus, Intellectual Property Rights and Development: Lessons from Recent Economic Research, Oxford University Press, p.172 et seq., available online at: www.worldbank.org
- (18) Pustejovsky, James (2003). "Parallel Importation of Pharmaceuticals: When is international exhaustion an effective policy choice?", **BA, Boston College**
- (19) Mueller-Langer, Frank (2008). "Does Parallel Trade Freedom Harm Consumers in Small Markets?", **Croatian Economic Survey**, No.11.